جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير

حالة التنمية في مصر

2020

20/30 VISION OF EGYPT

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير حالة التنمية في مصر

2020

رقم الإيداع

2022/10133

الترقيم الدولي

978-977-6641-91-4

تقديم

يصدر معهد التخطيط القومي العدد الثالث من تقرير "حالة التنمية في مصر، لعام 2020 لرصد وتقييم أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال العام المالي 2020/2019 مقارنة بالعام السابق عليه، حيث يتم تقديم صورة كاملة عما حققته مصر فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال العام محل اهتمام الإصدار. وذلك بهدف مساعدة المخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرار في وضع الخطط ومتابعتها وتقييمها، ووضع السياسات المناسبة في مجالات التنمية المختلفة، واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

يهتم التقرير برصد وتقييم الأداء التنموي في مصر في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وكذلك إلقاء نظرة تحليلية على موقع هذا الأداء بين دول العالم، من خلال مؤشرات التقارير الدولية المعنية برصد أوضاع التنمية في دول العالم، بالإضافة إلى رصد وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تم تطبيقها خلال العام محل اهتمام الإصدار. كما يهتم التقرير بتحليل أهم المتغيرات العالمية والإقليمية سواء الجيوسياسية، أو الاقتصادية، أو البيئية، أو التكنولوجية. ويُختتم التقرير بتبني قضية تنموية بعينها، حيث يتناول هذا الإصدار قضية "إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات" من حيث رصد وتقييم آليات إدارة الأزمات الهامة التي مرت على مصر في العقدين الأخيرين، ومدى صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة تلك الأزمات.

اعتمد تحرير هذا الإصدار على عدد من الأوراق البحثية الخلفية التي قام بإعدادها خبراء في التخطيط والتنمية من داخل المعهد وخارجه. كما تم تنظيم عدد من ورش العمل لاستطلاع آراء عدد من الأكاديميين والتنفيذيين العاملين بالجهاز الحكومي، وممثلي كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بشأن قضايا التنمية المُلحة، ومعوقات تحقيق التنمية المنشودة لمصر. نأمل أن يكون هذا الإصدار من التقرير إضافة جيدة للتقارير الرصينة في مجال التنمية، بما يساهم في تنمية وتقدم مصرنا الغالية.

رئيس معهد التخطيط القومي

أ.د. علاء زهران

فريق إعداد التقرير

رئيس الفريق

أ.د. علاء زهران

تحرير

أ.د. نيفين كمال

الفصل الأول

الباحث الرئيسي: أ.د. هدى النمر

الباحثون: أ.د. أمنية حلمي– د. ريهام باهي– د. هبه الباز– د. أسماء مليجي

الفصل الثاني

الباحث الرئيسي: أ.د. محمد ماجد خشبه

الباحثون: د. منى سامي– د. أحمد سليمان– د. سحر عبود– د. محمد المغربي

الفصل الثالث

الباحث الرئيسي: أ.د. سهير أبو العينين

الباحثون: أ.د. فادية عبد السلام–أ.د. خالد زكريا – د. هبه جمال الدين– د. فاطمة الحملاوي

مقرر التقرير

د. علي البجلاتي

الباحثون المساعدون

أ. محمد حسنين– أ. مي عوض – أ.طارق سليم

قراء التقرير

أ.د. محمود محيي الدين	أ.د. أشرف العربي

المحتويات

ملخص تنفيذي	3
مقدمة	19
الفصل الأول: المتغيرات العالمية والإقليمية والأداء التنموي لمصر بين دول العالم.....	**22**
أولًا: الملامح الرئيسة للنظام العالمي في ظل جائحة "كوفيد- 19"	23
ثانيًا: النظام الاقتصادي العالمي وجائحة "كوفيد- 19	29
ثالثًا: الدروس المستفادة عالميًا من جائحة "كوفيد- 19".....	44
رابعًا: الأداء التنموي لمصر بين دول العالم	46
الفصل الثاني: الأداء التنموي في مصر في ظل جائحة "كوفيد- 19": المؤشرات والسياسات والخبرات المستفادة.....	**66**
أولًا: الأداء الاقتصادي.....	67
ثانيًا: الأداء الاجتماعي.....	83
ثالثًا: الأداء البيئي	102
الفصل الثالث: إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات	**110**
أولًا: الأزمات التي واجهت مصر في العقدين الأخيرين وسياسات المواجهة	112
ثانيًا: مدى صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات	118
ثالثًا: مقتضيات تأمين مسارات التنمية في الأزمات في مصر	129
الخاتمة	**139**
المراجع	**142**
الملاحق	**152**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	الأسعار العالمية للنفط والغاز في ظل جائحة "كوفيد- 19"	35
2 -1	معدلات البطالة المتوقعة في بعض مناطق ودول العالم	41
3 -1	تطور موقع مصر وفقًا لأهم المؤشرات الدولية خلال عامي 2019، 2020	47
4 -1	درجة واتجاه التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر	51
5 -1	الأهداف التي تحسن اتجاه تقدمها بتقرير عام 2020 مقارنًة بتقرير عام 2019	52
6 -1	الأهداف التي تراجع اتجاه تقدمها بتقرير عام 2020 مقارنًة بتقرير عام 2019	52
1 -2	الاحتياجات من المدارس والمدرسين وفقًا لسيناريو تقديرات السكان حتى عام 2052	84
2 -2	الاحتياجات من الأطباء والمستشفيات وفقًا لسيناريو تقديرات السكان حتى عام 2052	85
3 -2	أعداد المدارس والمعاهد والمدرسين والطلاب بالتعليم قبل الجامعي في عامي 2019/2018، 2020/2019	98

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 -1	الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تغير المُناخ خلال الفترة (1998– 2017)	30
2 -1	مستويات التحضر في عامي 1980، 2015 وتوقعات عام 2050	32
3 -1	توقعات معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بعض مناطق ودول العالم	34
4 -1	سلاسل التوريد العالمية	39
5 -1	ترتيب مصر ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لقيمة مؤشر التنمية المستدامة بتقرير عام 2020	49
6 -1	ترتيب مصر وبعض الدول وفقاً لقيمة مؤشر التنمية المستدامة بتقرير عام 2020	50
7 -1	قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة لمصر بتقريري عامي 2019، 2020	54
8 -1	قيم الأدلة الفرعية لدليل التنمية البشرية لمصر بتقريري عامي 2019، 2020	55
9 -1	قيمة دليل التنمية البشرية وأدلته الفرعية لمصر وبعض الدول بتقرير عام 2020	56
10 -1	مكونات دليل التنمية البشرية وفقًا للنوع لمصر بتقريري عامي 2019، 2020	57
11-1	نسبة الفقراء الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في مصر وبعض الدول بتقرير عام 2020	58
12 -1	دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب لمصر وبعض الدول في تقرير عام 2020	60
13 -1	تطور أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية لعامي 2018، 2019	61
14 -1	متوسط قيم دليل الأمن الصحي ومؤشراته الفرعية على المستوى العالمي في عام 2019	63
15 -1	قيمة وترتيب مؤشرات الأمن الصحي لمصر في عام 2019	64
1 -2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016/2015– 2020/2019)	69
2 -2	مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016/2015– 2019/ 2020)	69
3 -2	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في عامي 2019/2018، 2020/2019	70
4 -2	هيكل توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في عامي 2019/2018، 2020/2019	71
5 -2	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2016/2015– 2020/2019)	72
6 -2	بعض مؤشرات جودة العمل للمشتغلين خلال عامي 2016/2015، 2019/2018	72
7 -2	صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي وسعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة (2016/2015– 2020/2019)	75
8 -2	مصادر النقد الأجنبي خلال الفترة (2015/2014– 2020/2019)	75
9 -2	نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016/2015 – 2021/2020)	76
10 -2	سعر الفائدة ومعدل التضخم خلال الفترة (يونيو 2016– سبتمبر 2020)	80
11 -2	النصيب النسبي للقطاعات المختلفة من الائتمان المحلي خلال الفترة (يونيو 2017– يونيو 2020)	81

2- 12	الإسقاطات السكانية حتى عام 2052	84
2- 13	نسبة الفقر في مصر خلال الفترة (2000/1999- 2020/2019)	86
2- 14	معدل البطالة وفقًا للنوع خلال الفترة (الربع الثاني 2019 - الربع الثالث 2020)	87
2- 15	نسبة الأفراد الذين تغيرت حالتهم العملية نتيجة جائحة "كوفيد- 19" وفقًا للنوع	87
2- 16	التوزيع النسبي للمشتغلين وفقًا للتغير في الدخل نتيجة جائحة "كوفيد- 19"	88
2- 17	التوزيع النسبي للأفراد وفقًا لتصرفها في حالة عدم كفاية الدخل	89
2- 18	تطور عدد حالات الإصابة اليومية بكوفيد- 19 في مصر حتى 10 يناير 2021	91
2- 19	تطور عدد حالات الوفاة اليومية نتيجة الإصابة بكوفيد- 19 في مصر حتى منتصف أكتوبر 2020	92
2- 20	معدل الإصابة بكوفيد- 19 لكل مليون نسمة من السكان وفقًا للمحافظات خلال الفترة (4 مارس-18 أغسطس 2020)	93
2- 21	نسبة الوفيات إلى إجمالي عدد الإصابات بكوفيد- 19 في مصر ودول أخرى	93
2- 22	نسبة التعافي من "كوفيد- 19" إلى إجمالي عدد الإصابات في مصر ودول أخرى	94
2- 23	عدد الإصابات بكوفيد- 19 لكل مليون نسمة من السكان في مصر ودول أخرى	94
2- 24	متوسط نصيب الفرد من المياه النقية المنتجة في أعوام 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018	103
2- 25	نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف المجمع	103
3- 1	تطور معدل الادخار المحلي خلال الفترة (2011/2010- 2020/2019) في مصر	119
3- 2	معدل الادخار المحلي في مصر وبعض الدول الآسيوية في عام 2019	119
3- 3	بعض المؤشرات المالية في مصر وبعض الدول الآسيوية في عام 2020	120
3- 4	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية في مصر وبعض الدول الآسيوية	120
3- 5	النصيب النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر في عام 2020/2019	121
3- 6	النصيب النسبي لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر وبعض الدول الآسيوية في عام 2020	122
3- 7	هيكل قطاع الصناعة التحويلية في مصر في عام 2017/2016	122
3- 8	هيكل الصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع في عام 2020/2019	123
3- 9	أهم السلع في هيكل الصادرات المصرية في عام 2020/2019	123
3- 10	نسبة التغير في الصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع في عام 2020/2019	124
3- 11	نسبة التغير فى الصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة (يوليو- ديسمبر 2020)	124
3- 12	هيكل الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام في عام 2020/2019	125
3- 13	نسبة التغير في الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام في عام 2020/2019	126
3- 14	نسبة التغير في الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (يوليو- ديسمبر 2020)	126
3- 15	التغير في الإنتاج الصناعي خلال شهر يوليو في عامي 2019، 2020	127
3- 16	الهيكل الجغرافي للصادرات السلعية المصرية في عام 2020/2019	128

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

يهتم الإصدار الثالث من تقرير "حالة التنمية في مصر"، بتقييم الأداء التنموي في مصر في العام المالي 2020/2019 في ضوء مفهوم التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة (اقتصادي-اجتماعي- بيئي)، أي يتم قياس التقدم في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عام 2020/2019 في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، والتي كانت أبرزها انتشار جائحة "كوفيد- 19" في دول العالم بأكمله تقريبًا مع بداية عام 2020 وتداعياتها غير المسبوقة، بالإضافة إلى تقييم السياسات ذات الصلة. وكذلك تحليل موقع أداء مصر بين دول العالم في أهم القضايا الكونية المشتركة ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية، وذلك من خلال تناول هذا الأداء في التقارير الدولية المعنية بهذه القضايا. كما يهتم هذا الإصدار برصد وتحليل إحدى قضايا التنمية ذات الأولوية في المرحلة الحالية في مصر، وهى قضية "إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات". ومن ثم يتم تقديم مجموعة من السياسات والآليات المستخلصة من تقييم حالة التنمية في مصر للمخطط وصُناع السياسات ومتخذي القرار، من أجل التعامل مع التحديات التي تواجه التنمية وإدارة الأزمات في مصر.

أولًا: المتغيرات العالمية والإقليمية في ظل جائحة "كوفيد- 19"

شهدت المتغيرات العالمية والإقليمية سواء الجيوسياسية، أو الاقتصادية، أو التكنولوجية، أو الاجتماعية، أو الصحية خلال العام المالي 2020/2019 العديد من التحولات نتيجة لظهور جائحة "كوفيد- 19"، وما صاحبها من تداعيات سلبية على تلك المتغيرات، رغم كونها أزمة صحية في الأساس. وما زالت هذه الأزمة مستمرة وتتصاعد تداعياتها، مما يُعد من المبكر التحديد الدقيق بدرجة مقبولة من اليقين لحجم واتجاه التغير الذي شهدته تلك المتغيرات على أوضاع التنمية بدول العالم، ومنها مصر.

الملامح الرئيسة للنظام العالمي في ظل جائحة "كوفيد- 19"

جاءت جائحة "كوفيد- 19" لتمثل لحظة تاريخية وأزمة كاشفة عن مدى عمق وتسارع التحولات التي كان يشهدها النظام العالمي ما قبل الجائحة، ومع استمرارية الأزمة يمكن رصد عددًا من المؤشرات والحجج التي ترجح إسهام الأزمة في تعجيل وتعميق التحولات العالمية التي كانت قيد التشكيل قبلها.

عكست جائحة "كوفيد- 19" غياب أي دور أمريكي في قيادة الجهود العالمية لمواجهة الأزمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس بالسلب على صورة الولايات المتحدة أمام العالم وعلى الثقة في كفاءة وقدرات مؤسسات الحكم الأمريكية. في المقابل، استغلت الصين الجائحة لتقديم نفسها كنموذج يحتذى به في قدرة مؤسساتها على التعامل مع الأزمات وتقديم المساعدات لدول العالم، حيث تحاول بذلك ملء الفراغ الناجم عن تخلي الولايات المتحدة عن دورها في قيادة النظام الدولي. وقامت الصين بالترويج لنظامها الصحي الذي ضرب المثل في استخدام التكنولوجيا الطبية المتطورة في تقديم الخدمات الصحية عن بعد، أو ما يُعرف بـ Telehealth من أجل تخفيف الضغط على المستشفيات التقليدية، بالإضافة إلى استخدام العديد من التكنولوجيات الحديثة في التعامل مع الجائحة. تصاعدت كذلك دعاوي فك الارتباط مع الاقتصاد الصيني Decoupling عن طريق تنويع خطوط وسلاسل الإمداد، وتراجع الدول والشركات عن اعتمادها على الصين في توفير المنتجات الحيوية. ومن المتوقع استمرار التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وعدم حدوث تغيير في الموقف الأمريكي من الصين في المدى القريب.

جاءت جائحة "كوفيد- 19" لتشكك في الأسس التي قام عليها العمل الأوروبي المشترك. ففي الأيام الأولى للجائحة سارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إغلاق حدودها، بما اعتبر تقويضًا لمبادئ الاتحاد القائمة على حرية الحركة للأفراد والسلع. كما اتخذت دول الاتحاد الأوروبي قرارات فردية وحمائية بدون تنسيق. لقد مثلت الجائحة اختبارًا حقيقيًا لمشروع الاتحاد الأوروبي كتكتل دولي وأكبر اتحاد اقتصادي في العالم، حيث كان يمكن أن يساهم الارتباك وغياب التنسيق الذي ساد في بداية الأزمة إلي إذكاء دعوات الانفصال التي يطالب بها أحزاب اليمين والمتشككين في جدوي الاتحاد، خاصة بعد انفصال بريطانيا عنه، ولكن الأزمة أكدت على صعوبة تجاوز الدول للأزمات العابرة للحدود بمفردها. ومن ثم، مثلت الأزمة فرصة للتأكيد على أهمية التكامل والتعاون الدولي، مع إمكانية إجراء إصلاحات تدريجية في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة.

ظهرت جائحة "كوفيد- 19" في وقت تعيش فيه منطقة الشرق الأوسط تحت ضغوط كبيرة بسبب الصراعات والاحتجاجات الشعبية في بعض الدول وضعف أنظمة الحماية الاجتماعية. ومن ثم، من المفترض أن تمثل هذه الجائحة فرصة لزيادة التعاون الإقليمي وتغيير مسارات الصراعات والنزاعات المسلحة في بلدان المنطقة. أدت الجائحة إلى تفاقم المشاكل القائمة بالفعل، فالدول التي تعتمد على الدخل الناتج عن بيع النفط والغاز، تعاني من الانخفاض الحاد في الأسعار في ذروة الأزمة، ودولًا أخرى تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية المزمنة التي يزيدها الوباء سوءًا بسبب انخفاض الدخل من السياحة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية مثل لبنان وتونس

علي سبيل المثال. كما قد تؤدي الأزمة إلى تفاقم الصراعات أو إشعال صراعات جديدة. وأدى غياب الدور القيادي للولايات المتحدة إلى حالة من الفراغ في العديد من مناطق العالم ومنها منطقة المتوسط، ولذا حاولت بعض الدول ملء هذا الفراغ.

ليس من المتوقع أن تؤدي جائحة "كوفيد- 19" إلى التحول من قطب إلى آخر، أو إلى القطبية الثنائية. كما أن خسائر الغرب لن تتحول بشكل تلقائي إلى مكاسب للصين. فالعالم يتجه إلى اللاقطبية، بمعنى أن العالم لن تسيطر عليه دولة واحدة، أو اثنتان، أو حتى عدد من الدول، ولكن ما حدث هو صعود لعدد من اللاعبين الدوليين الذين يملكون ويمارسون أشكالًا مختلفة من القوة، والذين بإمكانهم فرض نفوذهم الإقليمي والدولي.

كذلك، سلطت جائحة "كوفيد- 19" الضوء على عدد من القضايا المحورية في النظام العالمي، حيث حملت الجائحة رسائل تحذيرية من أخطار السياسات النيوليبرالية، وكشفت عن تردي المنظومة الصحية في العديد من الدول، والتباين بين الأغنياء والفقراء، خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية. وأكدت على ضرورة إعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الإنساني المعني باحتياجات البشر الاقتصادية والاجتماعية والصحية، بمعنى أن الأمن الإنساني وفي قلبه الأمن الصحي لابد أن يكون له الأولوية لدى كل الدول والمنظمات الدولية في الفترة القادمة، كذلك، أدت الأزمة إلى إعادة الاعتبار لتقسيم التحديات الأمنية إلى تحديات الأمن الخشن مثل الإرهاب، وتحديات الأمن الناعم مثل الأوبئة والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن يؤثر ذلك على طبيعية المساعدات والمعونات الدولية.

كشفت جائحة "كوفيد- 19" عن ضعف مؤسسات الحوكمة العالمية وعدم قدرتها على القيام بدورها كفاعل مستقل له القدرة على تعزيز العمل الجماعي، وتحقيق التوافق بين الدول. فقد فشلت منظمة الصحة العالمية في التنبؤ بالجائحة، وكذلك في قيادة وتنسيق الجهود العالمية لمواجهتها. كما أضعفت الولايات المتحدة دور المنظمات الدولية من خلال الانسحاب من عضويتها، أو تخفيض الدعم المالي لها.

كان من المفترض أن تؤدي التحديات الناجمة عن "كوفيد- 19" إلى المزيد من التعاون بين الدول في مجال البحث العلمي وصناعة الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية، من أجل مواجهة هذا النوع من التحديات العابرة للحدود. لكن أظهرت الجائحة عدم التنسيق والتعاون بين الدول في إيجاد حلول جماعية فيما عرف بقومية اللقاح "Nationalism Vaccine"، حيث تنافست الدول الكبرى على توفير اللقاح لمواطنيها على حساب الدول الأخرى، ورفضت التعامل مع قضية إتاحة اللقاح من منظور الصالح العام العالمي، بمعنى إتاحته لجميع الدول دون حرمان، أو تمييز.

النظام الاقتصادي العالمي في ظل جائحة "كوفيد- 19"

يعتبر عام 2020 عامًا لا مثيل له، فقد أثارت جائحة "كوفيد- 19" أزمة صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة على نطاق عالمي واسع. قبل اندلاع الجائحة، بدأ الاقتصاد العالمي يشهد اتجاهات كبرى Mega Trends نحو الابتكار التكنولوجي، وتغير المناخ، والتحضر، والهجرة الدولية، وتغيير التركيبة السكانية، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجائحة إلى التسريع بهذه الاتجاهات التي ستشكل ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ترتب على الركود الاقتصادي العالمي نتيجة لتداعيات الجائحة توقعات بزيادة كبيرة في رصيد الديون السيادية، وصعوبات أكثر في خدمة التزامات الديون. فيتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع الدين السيادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة بنحو 20 نقطة مئوية ليصل إلى 125% بنهاية عام 2021، وبنحو 10 نقاط مئوية ليبلغ 65% من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية في ذات العام. وتستنفد خدمة الديون السيادية جزءًا كبيرًا من الإيرادات الضريبية، مما يقلل من المتبقي من هذه الإيرادات لاستيفاء الإنفاق الاجتماعي اللازم للحد من الفقر المتزايد، وعدم المساواة المتفاقمة، والتراجع في تراكم رأس المال البشري. كما أن الدول ذات معدلات النمو المنخفضة والديون المرتفعة ستجد صعوبة في الحفاظ على سياسات خارجية مستقلة.

تعد التجارة الدولية إحدى ضحايا أزمة "كوفيد- 19"، فقد أثرت هذه الأزمة على جانبي العرض والطلب في الاقتصاد العالمي، وأدت إلى اضطراب عميق في التجارة الدولية. وقامت العديد من الحكومات والشركات بالإغلاق المؤقت لأنشطتها الصناعية غير الأساسية، أو خفضت الإنتاج بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد الخاصة بها. وجاء تأثير الأزمة أكثر وضوحًا في قطاع الخدمات الدولي، خاصة السياحة الدولية، والسفر الجوي للركاب، وشحن الحاويات. ولكن في مقابل ذلك، قامت بعض الشركات العالمية العملاقة مثل أمازون وآبل وجوجل وعلى بابا، بزيادة عدد موظفيها، وتحسين أدواتها للتجارة الالكترونية، وتعزيز الأمن السيبراني، والتنافس فيما بينها على سرعة تسليم البضائع.

أثبتت الجائحة ضعف التعاون الدولي في احتواء تداعيات الأزمة، في حين كانت الإجراءات المتخذة على المستوى الإقليمي أكثر فعالية. فقد تعاونت كوريا الجنوبية وسنغافورة والهند والصين في تقديم المساعدات الطبية لبعض الدول الأوروبية، وبادرت الهند بعقد اجتماع على الإنترنت مع زعماء دول جنوب آسيا للاتفاق إقليميًا على مواجهة الخطر. ويبدو أن دولًا كثيرة سوف تتجه نحو تخصيص مواردها لمعالجة

مشاكلها الداخلية والإقليمية، بدلًا من المشاكل الدولية كالتغيرات المناخية على سبيل المثال.

لكن على الرغم من ذلك، يعتبر انتشار "كوفيد- 19" فرصة جيدة لتعزيز التعاون الدولي في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية 2030، لأن التعاون متعدد الأطراف مهمًا لمواجهة المخاطر الصحية عابرة الحدود، والحد من النزعات القومية. فقد أظهرت الجائحة أهمية المنصات الرقمية (الاجتماعات عبر الإنترنت، والفيديو كونفراس، وغيرها) في تحقيق التعاون الدولي بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة. كذلك، زادت عولمة البيانات والمعرفة بمعدلات غير مسبوقة، وحقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى معدل نمو مقارنة بغيره من القطاعات، ومن المتوقع أن يزداد الحجم السنوي لمجال البيانات العالمي Global Data Sphere بنحو عشرة أضعاف خلال الفترة (2018- 2025)، مما قد يدفع العديد من الدول للعمل معًا بطرق جديدة مبتكرة، ويستمر التعاون الدولي بحيث يصبح العالم أكثر ذكاءً وترابطًا وتعاونًا.

مع انتشار جائحة "كوفيد- 19" استفاد قطاع الرعاية الصحية على وجه التحديد من التوسع الرقمي، ومن المتوقع أن ينمو سوق الرعاية الصحية الرقمية بمتوسط سنوي يبلغ نحو 23.2% خلال الفترة (2019- 2026). وأثناء الجائحة تم إغلاق المؤسسات التعليمية، وتحول التعليم بسرعة من الفصول الدراسية إلى التعلم الإلكتروني في العديد من الدول، وقامت البنوك بدمج تقنية المعلومات في خدماتها والقضاء على الحاجة إلى وجود مصرف في كل قرية، بالإضافة إلى التوسع في خدمات الحكومة الإلكترونية. كما شهدت العملات الافتراضية نموًا هائلًا خلال عام 2020، واحتلت عملة "البيتكوين" قمة العملات الافتراضية المشفرة، حيث ارتفعت قيمتها السوقية بنحو 300% بنهاية هذا العام، لتصل قيمتها إلى 35 ألف دولار، بينما أنهى الذهب تعاملات ذات العام بارتفاع قدره 25% فقط.

أظهرت الجائحة خطورة الاعتماد على الموردين من منطقة واحدة متخصصة في منتج معين، مما قد يؤدي إلى مخاطر غير متوقعة في أوقات الأزمات، فتنهار سلاسل التوريد، ولذا تحول اهتمام الشركات من سلاسل التوريد العالمية إلى سلاسل التوريد الإقليمية ورقمنتها. ففي عالم ما بعد "كوفيد- 19"، ستتحول سلاسل الإمداد من أسلوب التوريد في الوقت المناسب just-in-time لتجنب تكاليف التخزين، إلى منهج التحوط بإعداد استراتيجيات للمخزون استعدادًا للتقلبات المحتملة في الطلب و/أو العرض just-in-case.

أسفرت الجائحة عن خسارة 155 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الأول من عام 2020، بالإضافة لانخفاض شديد في ساعات العمل في العالم في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، بما يعادل فقدان 400 مليون وظيفة بدوام كامل. وقد تأثرت النساء العاملات، ولا سيما العاملات بشكل غير رسمي، خاصة وأن 42% من هؤلاء النساء يعملن في أكثر القطاعات الاقتصادية تضررًا من الإغلاق. كما يؤدي التحول الرقمي إلى اضطراب أسواق العمل، حيث تهدد الآلات باستبدال البشر، وقد بدأت المطاعم وخطوط الإنتاج في الاعتماد على الروبوتات، والذكاء الاصطناعي في أداء عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمة. كما من المرجح أن يتناقص التراكم في رأس المال البشري، حيث أدت الجائحة إلى إغلاق المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية لشهور عديدة، مما أثر سلبًا على أكثر من 1.6 مليار متعلم في جميع أنحاء العالم، وفقًا لتقديرات منظمة اليونسكو، حيث يحول ذلك دون فرص التعلم وتراكم رأس المال البشري.

من المتوقع أن ما يقرب من 70 مليون نسمة إضافية حول العالم سوف يقعون في فقر مدقع بسبب الجائحة، وسوف يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم. وذلك بالإضافة إلى ما يقرب من 600 مليون شخص يعيشون بالفعل في فقر مدقع. كما أدت الجائحة إلى ارتفاع متوسط معامل جيني في الاقتصادات الناشئة والدول النامية بمقدار 2.6 نقطة مئوية، ليصل إلى 42.7 في عام 2020. ووقع عبء الأزمة بشكل أكبر على الأفراد الأضعف اقتصاديًا كالعمال من الشباب والنساء، والعاملين في قطاعات الخدمات كالإقامة والطعام والنقل والتجزئة والبيع بالجملة. ومن المتوقع استمرار اتجاهات عدم المساواة داخل الدول، بحيث يرتفع نصيب أعلى 1% من سكان العالم من الدخل العالمي من 20% في عام 2016 إلى 24% في عام 2050، بينما تظل حصة 50% من سكان العالم من الدخل ثابتة دون تغيير، مما يعني تزايد التفاوت العالمي.

أكدت جائحة "كوفيد- 19" على أهمية دور الدولة في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بمواجهة التحديات العابرة للحدود في مقابل ضعف دور منظمات الحوكمة العالمية، فقد قامت الدولة القومية بالدور الرئيسي في مواجهة التحديات الصحية والاقتصادية لهذه الأزمة. كما أدت الأزمة إلي إعادة إنتاج دور الدولة في تطبيق خطط الإنقاذ الاقتصادي وإجراءات الحجر الصحي وغلق الحدود، وتقييد حركة المواطنين. ومن ثم، سوف يأخذ النظام الدولي الجديد في اعتباره التوازن بين اقتصاد السوق الحرة والشمولية السياسية، لأن كل منهما له نقاط قوته.

ويمكن تلخيص الدروس المستفادة لدول العالم، ومنها مصر، من جائحة "كوفيد- 19" في:

- يسمح انحسار النفوذ الأمريكي والتنافس الأمريكي الصيني بدرجة من حرية حركة للدول الصغيرة

والمتوسطة، حيث يمكن لمصر توسيع الفرص المتاحة بالعمل على بناء أوضاع إقليمية ودولية جديدة، واستغلال الصراع الدائر بين الولايات المتحدة والصين من أجل تنويع التحالفات وتحقيق مكاسب أكبر. وتبرز كذلك أهمية الدول المتوسطة والقوي الإقليمية في الدفع في اتجاه تقوية المؤسسات الدولية والقانون الدولي وآليات التعاون الدولي.

- التراجع الأمريكي عن المشهد العالمي وفراغ القيادة العالمية بالمنطقة، يطرح فرصة تطوير نظام إقليمي عربي، يعكس المصالح المصرية والعربية، ويعزز دور الدبلوماسية المصرية في المساهمة في تشكيل قضايا العالم ما بعد "كوفيد- 19".
- ضرورة تحقيق التوازن في ظل التحديات الجديدة بين المفهوم التقليدي للأمن (الأمن الخشن)، وفي جوهره التهديدات الإرهابية، والمفهوم الجديد للأمن (الناعم) القائم على الأمن الإنساني، وارتباطه بمفهوم الاستقرار، مثل الأمن الصحي ومكافحة الأوبئة.
- أهمية التعاون متعدد الأطراف لمواجهة المخاطر الصحية عابرة الحدود، ويمكن للدول النامية ومنها مصر، مطالبة منظمة التجارة العالمية بالتعجيل في إصدار قرار وزاري يتيح الاستيراد المتوازي لأدوية ولقاحات "كوفيد- 19"، وكذلك، طلب الترخيص الإلزامي لاستخدام لقاح هذا الوباء لأغراض غير تجارية.
- تضافر الجهود لتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية في عالم متغير، وتأمين الحقوق الاقتصادية للمواطنين للحد من عدم المساواة، والتركيز على تلبية احتياجات الفقراء، وتقديم خدمات عامة عادلة.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية للإنترنت، لسد الفجوة الرقمية بين الدول وداخلها من خلال تخفيض تعريفات ورسوم الاتصالات، وتحسين سرعة الإنترنت عريضة النطاق بسعر في متناول الأفراد، وتوفير البرمجيات المجانية لإتاحة العلاج عن بعد، والعمل عن بعد، والتواصل الاجتماعي. كما أن المشاركة في سلاسل التوريد الإقليمية الرقمية تتطلب بنية تحتية عالية الجودة، وتعاون اقتصادي إقليمي للاستثمار في التجمعات الصناعية، والتحول من الاستثمار العالمي الساعي للكفاءة إلى الاستثمار الإقليمي الباحث عن السوق.
- من الضروري الاستثمار في تنمية المهارات التي تمكّن العمالة من أداء مهام جديدة تواكب بيئات العمل المتغيرة الناتجة عن التقدم التكنولوجي، وتعزيز مؤسسات سوق العمل، وخاصة التي تمثل العمال، ووضع سياسات جيدة التصميم للحد الأدنى للأجور ولسوق العمل النشطة.
- أن تأخذ الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية المخاطر المُناخية في الاعتبار في جميع أبعاد صنع السياسات، والنظر في إنشاء صندوق تمويل خاص بالمخاطر المُناخية. ومن المتوقع أن يؤثر الاستعداد للتعامل مع المُخاطر المناخية على المالية العامة في كل دولة في المستقبل القريب، ويمكن أن تلعب الضرائب البيئية دورًا رئيسًا في دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والحد من المخاطر البيئية.

ثانيًا: الأداء التنموي في مصر في ظل جائحة "كوفيد- 19"

لقد جاءت أزمة الجائحة في توقيت حرج لمصر، حيث جاءت بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهودًا كبيرة لمعالجة الاختلالات المالية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وكان من المفترض أن يتم الانتقال من مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية إلى الإصلاحات الهيكلية اللازمة لانطلاق الاقتصاد المصري نحو تحقيق أهدافه التنموية الأكثر احتواءً، والتي تنعكس بكل تأكيد في زيادة فرص النمو والتشغيل اللائق، وتحسن مستويات المعيشة.

الأداء الاقتصادي

بدأت تداعيات جائحة "كوفيد- 19" على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته مع بداية الربع الثالث من العام المالي 2020/2019، ثم تفاقمت خلال الربع الرابع مع تطبيق إجراءات الغلق شبه الكامل. لقد أدت الجائحة إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019/ 2020 إلى 3.6%، بما يُمثل تراجعًا بنحو 36% عن العام المالي السابق، بعد التحسن النسبي في هذا المعدل في السنوات التالية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتراجعت مساهمة الاستثمار في نمو الناتج بنحو 268%؛ لتصبح مساهمة سالبة تبلغ نحو - 3.7 نقطة مئوية، كما تراجعت مساهمة صافي الصادرات إلا أنها ظلت موجبة؛ حيث ساهمت بنحو 0.8 نقطة مئوية فقط، وأصبح الاستهلاك النهائي هو المساهم الأكبر في نمو الناتج بحوالي 6.5 نقطة مئوية بعد أن كان الأقل مساهمة في العام السابق، مقابل التراجع الكبير في مساهمة الاستثمار، يليه صافي الصادرات.

استمرت قطاعات الاتصالات، والتشييد والبناء، وقناة السويس، والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة في قيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020/2019 كالعام السابق عليه، حيث حققت معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما تأثرت قطاعات السياحة (المطاعم والفنادق)، والصناعات التحويلية، والصناعة الاستخراجية سلبيًا بجائحة "كوفيد- 19" كما حدث في العالم أجمع. قطاع السياحة أكثر القطاعات المتضررة مباشرة من الجائحة؛ حيث تراجع نمو ناتجه بنحو 135% ليبلغ معدل نموه نحو - 17.3% خلال